

## «التجاري» يحقق 17.13 مليون دينار أرباحاً صافية

كويتي مقارنة بنحو 122.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2019. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 15.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 58.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 73.6 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند أتعاب وعمولات وبند إيرادات تشغيل أخرى بما مجموعه 8.9 مليون دينار كويتي.

ارتفاعاً في ربحيته بلغ نحو 462 ألف دينار كويتي أو نحو 2.8%. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الفائت. وفي التفاصيل، انخفضت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 26.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 21.7%، وصولاً إلى نحو 95.8 مليون دينار

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن نتائج البنك التجاري الكويتي – 30 سبتمبر 2020 : أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 17.13 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.67 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2019، أي إن البنك سجل

## رؤية «كويت جديدة 2035» تحتاج إلى إستثمارات تفوق 450 مليار دولار

# «الشال»: الكويت فقدت نحو 23 بالمئة من حجم إنتاجها النفطي

## 12 مليار دينار عجزاً متوقعاً في الموازنة الحالية 2021/2020



جوهريّة. الأهم، ورغم أن توقعات أداء سوق النفط مصدرها ”مؤسسة البترول الكويتية“، لا يبدو أن أحداً تناول مدى جدوى وجدية إستراتيجية ”مؤسسة البترول الكويتية“ التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2040 وبتكلفة بحدود 450 مليار دولار أمريكي أو حتى نصفها بعد التعديل. والمؤكد أن تلك الإستراتيجية بنيت على سيناريو مختلف لمستقبل سوق النفط، وإن صدق ذلك، لا بد من مراجعة أهداف الإستراتيجية وفقاً لما طرأ من متغيرات جوهريّة. وإن كانت إستراتيجية ”مؤسسة البترول الكويتية“ صحيحة، لا بد وأن تكون رؤية ”كويت جديدة 2035“ والتي تحتاج أيضاً إلى إستثمارات تفوق 450 مليار دولار أمريكي، والتي

إيرادات النفط تأتي من اتجاهين، فقدان نحو 15-16% من حجم الإنتاج النفطي على مدى سنتين مائتين، وفقدان نحو 45% من السعر المقدر لبرميل النفط الكويتي في الموازنة الحالية وإن كنا نتعتقد بأن معدل السنة المالية الجارية سوف يستقر حول الـ 40 دولار أمريكي للبرميل وليس 30 دولار أمريكي. وبيان وزير المالية ليس بيان وزارة المالية، وإنما هو بيان لكامل مجلس الوزراء، بما يعني أنه يمثل قناعة لكامل الإدارة العامة التنفيذية بما يفرض ترجمته إلى تغيير جوهري في السياسات والإستراتيجيات. في جانب السياسات، وكما ذكرنا في فقرة من تقريرنا الحالي، لم يؤدي سوى إلى خفض للنفقات العامة بنحو 945 مليون دينار كويتي أو نحو 4.2%، وهو إعلان عجز عن التأقلم مع متغيرات

تستهدف خفض متصل في الاعتماد على النفط، إستراتيجية غير صحيحة. والكويت لا تستطيع ولا تحتل السير في تبني إستراتيجيتين متناقضتين، ولا تملك جمع نحو ثلاثة أرباع تريليون دولار أمريكي لنمويلهما، بينما معدل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للكويت للسنوات الخمس 2015-2019 لم يتعد 277 مليون دولار أمريكي، أو 81 مليون دينار كويتي سنوياً، ومادامت الكويت تدخل عهد جديد، وفي ظرف بالغة الصعوبة، لا بد وأن تكون لديها حكومة واحدة تقرر في تبني إستراتيجية تنمية واحدة، عدا عن ذلك، سوف تصبح كمن يقود مركب بدفتين، واحدة معاكسة تماماً للثانية، تحرق الوقود وهي مكانها راوح، وتكافئها على إختلالات الاقتصاد المحلي الهيكليّة إلى إتساع.

على أوضاع المالية العامة التي ضربت إستدامتها، بروز مؤثران مقلقان، الأول، بيع أصول من الإحتياطي العام لإحتياطي الأجيال القادمة بنحو 2.5 مليار دينار كويتي وتلك مخالفة جسيمة وإن كانت إضطرارية مقابل شراء شهرين سيولة تبعها إلغاء تحويل 10% من الإيرادات لإحتياطي الأجيال القادمة. والثاني، تصريح لوزير المالية بأن البلد سوف تواجه صعوبة في تمويل رواتبها في شهر نوفمبر الجاري، وتلك أزمة سيولة وليست أزمة ملاءة مالية. لقد كان من الممكن إجتنب ذلك الوضع البائس لو أن الإدارة العامة إستمعت إلى نصح مكر بحتمية بلوغه وتبنت سياسات إستباقية حصيفة، وبتكاليف طفيفة. مناسبة إستعادة التاريخ ليست من أجل تبادل اللوم، ولكن من أجل التعامل مع الوضع الحالي لأنه وضع صعب وبالحظ الخطورة، فإن إستمر نهج السياسات المالية بشكل خاص، والإقتصادية بشكل عام، مماثل للنهج التاريخي، فقد لا تتاح للبلد فرصة إصلاح في المستقبل. والإصلاح المطلوب لا يمكن أن يتم سوى بإصلاح جذري للإدارة العامة للبلد، والمؤشرات الأولية لا توحى بأنه قادر، فالقراءة الأولية لمخرجات الإنتخابات النيابية المحتملة، توحى بعودة تشكيلة مشابهة لسايقها. وإن صدق إجتهدنا، ونتمنى ألا يصدق، سوف يغلب على التشكيل الحكومي القادم نهج الجيئات والمحاصصة، ذلك يعني عودة سياسات التسامح مع الفساد والهرق وتقديم الولاءات على الكفاءات في معظم الإدارة العامة للبلد. توقيت إجراءات الإصلاح الجوهريّة باتت العامل الأساس من أجل إجتنب تداعيات الوضع الحالي وبناء قواعد لمستقبل أفضل، مرور وقت ولو قصير من دون إصلاح، سوف يجعل لتكاليفه غير محتملة، والتصنيف الإئتماني عجز الموازنة بدلاً من علاجه، أو تمويل النفقات خارجها، والأخيرة بدعة، ترتب

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الأرقام الرسمية في رصد أوضاع المالية العامة: التصنيفات الإئتمانية ليست سوى إنعكاس للسياسات المالية المحلية وبدرجة أقل للسياسات الاقتصادية، بمعنى أنها تشخص واقع البلد وتعطيه درجة، بينما الواقع، جيد أو سيء، هو نتاج السياسات العامة للبلد، وإن كان التصنيف الإئتماني رديء، لن يرتقي به سوى تغيير تلك السياسات، وليس إقناع وكالات التصنيف الإئتماني بأننا نستحق ما هو أفضل، والتصنيفات الأدنى للكويت، والتي من المرجح أن تستمر في الهبوط، ليست وليدة اليوم، وإنما وليدة لسلسلة من الخطايا المالية لسنوات خلّت، ذلك ما يلخصه تقرير صادر من لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة تلاه رئيسها ”عدنان عبدالصمد“ في بداية شهر سبتمبر الفائت.

## 7.503 مليار دينار جملة الإيرادات المتوقعة لسنة المالية الحالية



من السنة المالية الحالية، قد سجلت عجزاً بلغ نحو 1.089 مليار دينار كويتي. إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماد، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. وحجم العجز مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور التسعة القادمة، وإن إستمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي، نتوقع بأن يرتفع رقم العجز الفعلي ليصبح ما بين 12-10 مليار دينار كويتي.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.555 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً طبقاً للنشرة -حتى 30/06/2020 نحو 1.725 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 733 مليون دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 2.458 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 819.458 مليون دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الثالث

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – يونيو 2020 : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية شهر يونيو 2020 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الثالث من السنة المالية الحالية 2020 / 2021، قد بلغت نحو 1.369 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 18.2% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 7.503 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 30/06/2020، نحو 1.316 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 23.4% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 5.628 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 96.2% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 25.6 دولار أمريكي خلال الشهور الثلاثة الأولى من السنة المالية الحالية 2020 / 2021. وتم تحصيل ما قيمته نحو 52.653 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 17.551 مليون دينار كويتي. بينما كان المقرر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.874 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 1.664 مليار دينار كويتي عن ذلك المقرر.

## بقية 300 مليون دولار

# KIB»: يصدر صكوكاً ضمن الشريحة الثانية لقاعدة رأس المال



لقطة جماعية

المال تصدر بالدولار الأمريكي محلياً ويتم إدراجها خارج دولة الكويت لتكون متاحة للتداول في بورصة لندن (LSE).

الإئتمانية التي يتمتع بها ”KIB“ ومئاته مركزه المالي في السنوات الأخيرة، نجح البنك في إصدار أول صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس

وتعليقاً على هذا الإصدار، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، رائد جواد بوخمسين، قائلاً: ”نظراً للجدارة

الشريحة الثانية لرأس المال تصدر بالدولار الأمريكي في الكويت ويتم إدراجها للتداول في بورصة لندن (LSE). وقد تم توقيع هذه الصفقة بعد سلسلة من المناقشات الشاملة والاجتماعات الافتراضية، مما نتج عنها الموافقة على إصدار ”KIB“ لهذه الصكوك وإدارتها بالتعاون مع عدد من الجهات المالية رفيعة المستوى محلياً وإقليمياً ودولياً والتي تشمل: سيتي جروب وبنك ستاندرد تشارترد كمستفيدين عالميين مشتركين، إلى جانب بنك بويان، بنك الإمارات دبي الوطني كابيتال، بنك أبو ظبي الأول، شركة كامكو للاستثمار، شركة بيتك كابيتال للاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص كمندراء رئيسيين مشتركين وحافظي سجلات الاكتتاب المشتركين.

في إطار حرصه على تعزيز قاعدة رأسماله وتنويع مصادره التمويلية، أصدر بنك الكويت الدولي ”KIB“ صكوكاً بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية Tier 2 من قاعدة رأس المال بحسب معيار كفاية رأس المال (بازل 3). وتتمدد هذه الصكوك لمدة 10 سنوات وهي غير القابلة للاسترداد لمدة الخمس سنوات الأولى. ولقد تم تسعير هذه الصكوك التي تعتبر الأولى من نوعها في دولة الكويت بمعدل ربح سنوي % 2.375، وقد وصل مجموع المشاركة فيها ما يقارب 2.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 9 أضعاف حجم الصكوك المصدرة. كما تعتبر هذه الصكوك الأعلى تصنيفاً ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى كونها أول صكوك ضمن

جزءاً مهماً في سوق التمويل العالمي وهي تساعد في التغلب على مختلف التحديات الاقتصادية والمالية بأفضل تكلفة رأسمالية. كما صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ KIB رائد جواد بوخمسين: ”إن طرح هذه الصكوك يؤكد إن دولة الكويت تتمتع بالمقومات اللازمة لجذب المستثمرين الدوليين للدخول للسوق الكويتي، على الرغم من الظروف الطارئة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وإثنا سعاداً بحصيلة إصدار الصكوك، وأضاف السيد بوخمسين: ”كما أود أن أعبر عن تقديري وامتناني لما قدمته الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، من دعم مستمر للبنك لإصدار الصكوك، والذي تمثل في الموافقات الرقابية اللازمة وتوجيهاتها بهذا الخصوص.

هذا وقد حصل البنك على أعلى تصنيف ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي مع تصنيف متوقع (A-) من وكالة التصنيف العالمية ”فيتش“، مما يعزز مكانته أمام المستثمرين الدوليين ويعكس قوة ومهانة القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام.“ مشيراً إلى أن البنك أصدر هذه الصكوك بعد حصوله على الموافقات اللازمة من قبل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، مؤكداً أن ”KIB“ يسعى جاهداً إلى ترسيخ مكانته في أسواق رأسمال الدين الإقليمية من خلال لعب دور فعال في الإصدارات الرأسمالية عالية الجودة. هذا إلى جانب المشاركة في الصكوك عالية الجودة في السوق المحلي، الإقليمي والعالمي، مما ينوع مصادر رأسماله ويدعم قاعدته التمويلية، حيث أصبحت أداة الصكوك